

محضر اجتماع

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

عدد 14

❖ تاريخ الاجتماع: الأربعاء 06 فيفري 2019.

❖ جدول الأعمال: النظر في:

- مشروع القانون عدد 40/2018 المتعلق بتنقيح القانون عدد 95 لسنة 199 المؤرخ في 6 ديسمبر 1999 والمتعلق بإحداث صندوق ضمان تمويل الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن،
- مشروع قانون أساسي عدد 78/2018 يتعلق بالموافقة على بروتوكولي تعديل اتفاقية الطيران المدني الدولي،
- مشروع قانون أساسي عدد 79/2018 يتعلق بالموافقة على اتفاقية انشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة،
- مشروع قانون اساسي عدد 86/2018 يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية للاتفاق لأمي الخاص باعتماد شروط موحدة للمراقبة الفنية الدورية للعربات ذات العجلات والاعتراف بتلك المراقبة.

❖ الحضور: الحاضرون (09) / المتغيبون: (..) / المعتذرون: (..) / الحاضرون من غير أعضاء اللجنة (00).

❖ افتتاح الجلسة: الساعة التاسعة و50 دق.

❖ رفع الجلسة: الساعة الحادية عشر.

✚ بالنسبة لمشروع القانون عدد 40/2018

اطلعت اللجنة على مشروع القانون ووثيقة شرح الاسباب وأكدوا على اهمية صندوق ضمان تمويل الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن الذي يهدف الى تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الحصول على التمويل المناسب لدى الجهاز البنكي، والى تجاوز إشكالية توفير الضمانات العينية لدى هذه المؤسسات بواسطة شهادة الضمان التي يمنحها الصندوق.

وتطرقوا إلى مجال تدخله الذي يهتم تغطية مخاطر عدم تسديد قروض تمويل الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن التي تمنحها المؤسسات البنكية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعنوان صادراتها المنجزة انطلاقا من البلاد التونسية والمغطاة بواسطة اعتماد بنكي معزز من قبل بنك منتصب بالبلاد التونسية أو بواسطة عقد تأمين صادرات ضدّ مخاطر عدم الدفع ووقف الصفقة.

كما تعرضوا إلى نوعية المخاطر المغطاة من قبل هذا الصندوق والمتمثلة في مخاطر عدم تسديد قروض تمويل الصادرات بسبب عدم قدرة المؤسسة المصدرة على إنجاز الصفقة طبقا لعقد البيع. وتخرج عن نطاق

وأوضحوا أن المشروع المعروض على اللجنة يهدف الى توسيع مجال تدخل هذا الصندوق ليشمل جميع المؤسسات المصدرة بما فيها المؤسسات الكبرى وإلى الاستغناء عن استثناءات تغطية حالات عدم التسديد الناتجة عن وضعية أو تصرف المشتري الأجنبي، أو وضعية بلد المشتري الأجنبي أو الإجراءات المتخذة من قبل سلطات هذا البلد، أو وقوع حوادث أضرت بمعدات الإنتاج أو غيرها قابلة للتغطية بواسطة عقد تأمين الأضرار. بما من شأنه أن يحسن مستوى الاقبال على هذا الصندوق من قبل المصدرين.

هذا وتعرض السادة النواب إلى الفصل 5 جديد من مشروع القانون وتساءلوا عن طبيعة نشاط شركة التأمين التي ستعنى بتسيير الصندوق المذكور ومهامها وأكدوا على ضرورة طلب مزيد من التوضيحات من جهة المبادرة في هذا المجال.

كما تم الاتفاق خلال هذه الجلسة على الاستماع الى كل من وزاري المالية والتجارة وممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري. كما أكد النواب أن جلسة الاستماع إلى جهة المبادرة ستكون مناسبة كذلك لطلب الاطلاع على ملامح الأمر الحكومي المنصوص عليه بالفصلين 2 (جديد) و5 (جديد) والنصوص الترتيبية المنصوص عليها بالفص 2 من مشروع القانون

بالنسبة لمشروع القانونين الأساسيين عدد 2018/78 وعدد 2018/86

اطلت اللجنة على مشروع القانونين في فصليهما الوحيدتين وعلى وثيقتي شرح الاسباب وقررت الاستماع إلى السيد وزير النقل بخصوصهما.

بالنسبة لمشروع القانون الاساسي عدد 2018/79

بعد الاطلاع مشروع القانون في فصله الوحيد وعلى وثيقة شرح الاسباب، ثمن السادة النواب هذه الاتفاقية التي تستهدف الدول التي تغطي الاراضي الجافة نسبة 50% من مساحة اراضيها الجمالية. وتهدف الى تبادل التجارب والخبرات في مجال مجابهة الجفاف والتغيرات المناخية وترشيد استعمال الموارد المائية بما يسمح التوقي من الازمات وتعزيز الامن الغذائي والطاقى لأعضائها.

وأكدوا على حاجة البلاد لمثل هذه الاتفاقيات التي ستساهم في تمويل العديد من المشاريع الاستراتيجية المعطاة بسبب غياب الموارد المالية على غرار مشروع تنمية الصحراء.

وتباينت الآراء حول الجهات التي سيتم الاستماع إليها صلب اللجنة، حيث رأى البعض منهم أن الاستماع الى جهة المبادرة (وزارة الفلاحة) يعتبر كافيا وذلك لترشيد عمل اللجنة والتسريع في دراسة مشاريع القوانين المحالة عليها. في حين رأى البعض الاخر أن أهمية مشروع القانون يتطلب توسيع دائرة الجهات المعنية بالاستتماعات لتشمل، إلى جانب جهة المبادرة، كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الدفاع الوطني والمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية. وبعد التشاور تم الاتفاق على الاستماع الى كل من جهة المبادرة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية.

وأكد بعض النواب على ضرورة مطالبة جهة المبادرة بمد اللجنة بفكرة عن السياسة العامة للدولة في مجال مجابهة التغيرات المناخية وانعكاساتها على مجالي المياه والفلاحة.

وفي خاتمة هذه الجلسة، عرّج السيد رئيس اللجنة عن اليوم الدراسي الذي نظّمته اللجنة بالتعاون مع الاكاديمية البرلمانية يوم الاثنين 04 فيفري حول المعادلة بين التحكم في الاسعار وحماية المنتج الفلاحي وأوضح أنه سيتم تخصيص جلسة لمناقشة التقرير الخاص بهذا اليوم الدراسي وللتحاور حول التدابير والآليات الكفيلة لتزليل التوصيات المقدمة على أرض الواقع.

قرار اللجنة:

بالنسبة لمشروع القانون عدد 2018/40:

- الاستماع الى السيد وزير التجارة يوم الخميس 7 فيفري 2018،
- الاستماع إلى وزير المالية ثم ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري على أن يتم تحديد مواعيد هذه الاستتماعات بعد التنسيق مع الجهات المعنية.

بالنسبة لمشروع القانونين عدد 2018/78 وعدد 2018/86:

الاستماع الى السيد وزير النقل وسيتم تحديد موعد الجلسة لاحقا.

بالنسبة لمشروع القانون الاساسي عدد 2018/79:

- الاستماع إلى السادة وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير التعليم العالي والبحث العلمي والمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية يحدد مواعيدها لاحقا،

مقرر اللجنة

أحمد الصديق

رئيس اللجنة

الزهير الرجحي